المطالبات العراقية بالكويت وموقف بريطانيا منها
١٩٢١ - ١٩٦٣

د. أحمد يونس زويد الجشعمي
جامعة بابل - كلية التربية (صفي الدين الحلي)

المقدمة

شغلت قضية ضم الكويت إلى العراق بال كثير من السياسيين العراقيين طوال العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨) ، إذ بدأت المطالبات العراقية منذ تتويج الملك فيصل الأول ملكاً على العراق عام ١٩٢١ ، واستمرت لتكون الشاغل الأكبر للملك غازي الذي دفع حياته ثمناً لمطالباته المتكررة بضمها للعراق ، زيادة على محاولات نوري السعيد المستمرة في إغراء شيوخها وإقناعهم بالانضمام إلى الاتحاد الذي عده نقطة الانطلاق نحو تحقيق الوحدة النهائية معها ، والسبيل الوحيد لتحقيق ما يطمح إليه ، دون إزعاج حلفاءه البريطانيين المسؤولين عن حمايتها ، الذين لعبوا دوراً رئيساً في إفشال كل محاولات ضمها . وعندما حدثت ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ لتكون نهاية الحكم الملكي في العراق ، وبداية الحكم الجمهوري ، بدأ شيوخ الكويت محاولاتهم التقرب من الحكومة الجديدة ، ولاسيما إرسالهم برقيات التهنئة ، وزيارات بعضهم إلى بغداد لتعزيز أواصر التقارب ومحاولة إنهاء الخلافات القائمة بينهم ، إلا أن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم لم يختلف عن سلفه من السياسيين العراقيين في مطالبته بضم الكويت ، حتى ولو تطلب استعمال القوة العسكرية ، لذا أعلنت الحكومة البريطانية استعدادها الدفاع عنها ومساندتها عسكرياً ، زيادة على إرسالها قوات لحماية حدودها مع العراق ، مما حال دون تحقيق ما أراده عبد الكريم قاسم ، وبناءً على ما تقدم سعت الكويت إلى إلغاء اتفاقية عام ١٨٩٩ مع بريطانيا وتوقيعها معاهدة استقلالها والحصول على سيادتها في ١٩ حزيران عام ١٩٦١ .

المطالبات العراقية بالكويت وموقف بريطانيا منها
١٩٢١ - ١٩٦٣

❖ **الجذور التاريخية لتبعية الكويت إلى العراق :**

تقع الكويت في أقصى الخليج العربي ، في زاويته الشمالية الغربية ، على شكل مثلث ضلعه الشمالي في جنوب العراق ، وضلعه الجنوبي على حدود إقليم الإحساء التابع للسعودية ، وضلعه الشرقي على شاطئ الخليج العربي ، وتبلغ مساحتها (٧,٠٠٠) كم٢[(١)] ، يتوزع سكانها بشكل رئيس على طول خط الساحل الممتد من مدينة الجهرة[(٢)] غرباً حتى مدينة الكويت شرقاً ، ثم منطقة الشعيبة جنوباً[(٣)] ، وإن حدودها في معظم أجزائها متغيرة وغير محددة ، ولاسيما أنها تعد حدود القبائل التي تدين بالولاء آنذاك لشيوخ الكويت[(٤)] . وللكويت أهمية تجارية ، إذ تعد الميناء الوحيد لدواخل شبه الجزيرة العربية ، ومنها تتجه القوافل المحملة بمختلف البضائع إلى نجد وحائل يومياً ، زيادة على أنها تعد المورد لبضائع التهريب المختلفة ، لاسيما الأسلحة التي تنقل عن طريق الزبير إلى القبائل التي تسكن العراق[(٥)] . والكويت هي تصغير لكلمة (كوت) وتعني في لغة أهل جنوب العراق الحصن الصغير أو القلعة[(٦)] . وعرفت الكويت عند بعض المصادر البريطانية القديمة باسم (القرين) نسبة إلى جزيرة بالاسم نفسه تقع على بعد نصف ميل عن الشاطئ عند نقطة تبعد أربعة أميال غرب الكويت[(٧)] . ويعد الشيخ صباح الأول بن جابر (١٧١٢-١٧٤٣) أول حكام الكويت بعد تأسيسها ، إذ استقر فيها العتوب[(٨)] عام ١٧١٦ تحت زعامة آل الصباح ، الذين كانوا على دراية واسعة بالموانئ القريبة والبعيدة ، وبأيسر الطرق للوصول إليها ، زيادة على أماكن رسو السفن ، واكتسبوا خبرة ومهارة في هذا المجال ، وركبوا البحر تجاراً وغواصين وصيادين ، زد على ذلك أن بعضاً منهم مارس صناعة السفن والأشرعة وشباك الصيد ، وتسويق ما يحمله البحر من بضائع ، لذا أصبحت الكويت ميناءاً رئيساً ، وغدت التجارة المهنة الرئيسة لأهلها ، حتى أن البعض قال : "إن الكويتيين تجار بالفطرة"[(٩)] . وذكرت بعض المصادر روايات كان يرددها (آل الصباح) شيوخ الكويت أنهم جاءوا إلى الكويت بعد أن طردهم الأتراك من أم قصر في العراق[(١٠)] . وتعد الكويت في العهد العثماني قضاءً تابعاً لولاية البصرة يتولى أمرها قائمقام من عائلة آل الصباح بعد صدور سلطانية بإشغال المنصب من الباب العالي في استانبول[(١١)] . إذ قام والي بغداد مدحت باشا أثناء جولته التفتيشية لإقليم الإحساء في عام ١٨٧١ بتنصيب عبد الله الصباح (١٨٦٦-١٨٩٢) قائمقاماً لقضاء الكويت ضمن ولاية البصرة التابعة لسلطة الدولة العثمانية ، مقابل تقديم الأخير المساعدات والدعم للسلطان العثماني[(١٢)] . وكان نظام الحكم في الكويت قائماً على السلطة المطلقة للحاكم ، ولاسيما في عهد الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦-١٩١٥) ، إذ امتاز حكمه بالجور والاستبداد ، إلا إن الكويت أصبحت في أثناء مدة حكمه مركزاً مهماً في الخليج العربي ، وذات مكانة دولية تتنافس العديد من الدول الكبرى للسيطرة عليها ، زيادة على أنها أصبحت قوة عربية مهمة في شرق الجزيرة العربية ، لاسيما ما قامت به من حروب قبلية مع جيرانها ولمرات عدة ، وإنها جلبت أنظار شركات الملاحة والتجارة[(١٣)] .

وتعد المعاهدة السرية التي وقعها **مالكولم جون ميد** (M. J. Meade) المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي نيابة عن الحكومة البريطانية مع شيخ الكويت مبارك الصباح في ٢٢ كانون الثاني عام ١٨٩٩ أبرز الخطوات التي اتخذتها الأولى لدعم مصالحها في المنطقة ، وتعهد الأخير بموجبها عدم قبوله ممثل أية دولة أجنبية في إمارته ، وعدم التنازل عن أي جزء من أرضها لطرف ما ولأي غرض كان دون موافقة

مسبقة من الحكومة البريطانية ، التي تعهدت وعلى لسان **اتشيسون** (G. U. Aitchison) وكيل الوزارة للشؤون الخارجية في حكومة الهند مقابل ذلك بتقديم المساعدات المالية والعسكرية له ، وتأييدها للكويت في مقاومة المحاولات العثمانية لاحتلالها ، فضلاً عن مساعيها لتسوية الخلافات الداخلية فيها[١٤] . وفي عام ١٩٠٠ حاز الشيخ مبارك الصباح على وشاح الامتياز مع لقب قائمقام من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني ، وإقناع الأول على زيارة البصرة ، وتلبية طلبه لبناء جامع في الكويت يحمل اسم السلطان[١٥] . وجرت محاولات عدة لاسترجاع الكويت لتبعيتها لولاية البصرة ، المحاولة الأولى جرت عام ١٩٠١ ، قام بها نقيب أشراف البصرة ، بعد رفض الشيخ مبارك الاعتراف بتبعيته للسلطان العثماني ، مما فتح المجال لنقيب البصرة في استخدام القوة المسلحة ضد شيخ الكويت ، وبعد أسبوعين من زيارة نقيب البصرة إلى الكويت في الأول من كانون الأول من العام نفسه ظهرت فجأة في ميناء الكويت السفينة المسلحة العثمانية (زحاف) وعلى متنها قوة عسكرية بقيادة نقيب البصرة ومعه شقيقه والي البصرة ، فوجها إنذاراً إلى الشيخ مبارك طلبا منه قبول حامية عسكرية من البصرة في الكويت ، أو مغادرته لها ، إلا أن المحاولة فشلت بعد أن استعان الأخير بالبارجة الحربية البريطانية بقيادة **لابوينج** (Lapujing) التي وصلت إلى ميناء الكويت في ٥ كانون الثاني عام ١٩٠٢ ، وادعاءه أن حلفاؤه البريطانيون منعوه من إبداء رأيه في مطالب نقيب البصرة[١٦]. وقام يوسف بن إبراهيم أحد حلفاء نقيب البصرة في عام ١٩٠٢ بمحاولة أخرى مستغلاً اضطراب أوضاع الكويت الداخلية للتخلص من الشيخ مبارك الصباح ، إذ جمع عدد من المسلحين بالبنادق ، وتحرك في بداية أيلول من العام نفسه ، فكشفت القوات البرية البريطانية أمرهم ، وأخبرت مبارك بالتأهب لمقاومة الهجوم ، وبذلك فشلت المحاولة ، وبفشلها انتهت المحاولات العراقية لإعادة الكويت إلى العراق أبان حكم العثمانيين[١٧] . وقامت الحكومة البريطانية في عام ١٩٠٤ بتعيين أول معتمد سياسي لها في الكويت[١٨] . بسبب العلاقات الطيبة بين شيخ الكويت وبريطانيا اقترحت الأخيرة على الشيخ مبارك عام ١٩٠٦ ، رفع علم الكويت الخاص على السفن في البحر لمساعدتها في محاربة تجارة الأسلحة التي أخذت بالانتشار على نطاق واسع ، فقبل الشيخ الاقتراح[١٩] . وجرت محاولة وحدوية في عام ١٩٠٩ بين كل من عربستان والبصرة والكويت بعد خلع السلطان (عبد الحميد الثاني) ومجيء الاتحاديين (أصحاب جمعية الاتحاد والترقي) إلى السلطة ، وانتهاجهم سياسة التتريك ضد العرب ، الأمر الذي دفعهم إلى الابتعاد عن سلطة الدولة العثمانية[٢٠] ، وأسهم الزعماء العرب وهم الشيخ خزعل بن جابر عن عربستان ، والسيد (طالب النقيب) عن البصرة ، والشيخ (مبارك الصباح) عن الكويت في دفع المحاولة إلى الأمام ، لإنقاذ المنطقة من السياسة العثمانية الجديدة المعادية لهم[٢١]. وأسندت الحكومة البريطانية المحاولة وغذتها ، وشجعت القائمين بها للاندفاع أكثر في سبيل تحقيق أهدافهم اعتقاداً منها في نمو الحركة العربية إضعافاً مباشراً للدولة العثمانية ، زيادة على إضعاف خصومهم ومنافسيهم الألمان في رأس الخليج العربي[٢٢] . وتعد الرسالة التي بعث بها الشيخ مبارك الصباح إلى السير **برسي كوكس** (Percy Cox) المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في ٢٧ تشرين الأول عام ١٩١٣ أول ذكر لوجود النفط في الكويت ، أكد فيها استعداده لتسجيل اطلاع من سيرسله إلى المكان الذي فيه النفط في البرقان ، وتأكيده عدم منحه امتياز استخراج النفط في إمارته لأية جهة إلا بعد موافقة مسبقة من بريطانيا[٢٣] . وعقدت بريطانيا عام ١٩١٣ اتفاقية مع حاكم الكويت الشيخ مبارك أشبه ما تكون نظام حماية ، إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ حالت دون تصديقها[٢٤] ، مما دفعها إلى عقد مؤتمر في مطلع عام ١٩١٤ ضم الأطراف الثلاثة "عربستان والبصرة والكويت" وبرز السيد طالب النقيب داعياً لنجاح المؤتمر آخذاً على عاتقه مهمة الاتصال بالحكام العرب ، شارحاً لهم أهداف المؤتمر ومبررات انعقاده ، إلا أن المؤتمر لم ير النور وعارضته أطرافه المدعوة له[٢٥] . وبسبب تأييد الشيخ مبارك ومساندته بريطانيا في أثناء تلك الحرب ، مقابل الوعود التي قطعتها له بأن تكون مشيخته مستقلة تحت الحماية البريطانية[٢٦] وتأكيدها له أن حدائق النخيل بين الفاو والقرنة ستظل في حيازته هو وورثته معفاة من الضرائب بصفة دائمة[٢٧] . ويبدو إن الحكومة البريطانية كانت تسعى لفصل إمارة الكويت عن العراق، لتحقيق مصالحها الإستراتيجية ، إذ إن انضمامها يعني تبعيتها للسلطان العثماني ، وهذا يحول دون اتخاذها كمستودع للذخائر ، ونقطة انطلاق لاحتلال العراق في أثناء الحرب العالمية الأولى .

❖ **محاولات ضم الكويت إلى العراق ١٩٢١-١٩٥٨**

ظهرت في عشرينيات القرن العشرين بوادر عدة من قبل بعض السياسيين العراقيين داعية إلى ضم الكويت للعراق وخلق كيان سياسي موحد ، إلا أنها كانت غير رسمية ولم تعش إلا مدة قصيرة[٢٨] . وعندما تشكلت الدولة العراقية ، وتوج الملك فيصل الأول ملكاً على العراق عام ١٩٢١ ، لم يعترف بفصل الكويت ، وعدها كيان مصطنع لا تتوافر فيه مقومات الدولة ، وقائم بالحراب البريطانية ، ولابد من عودته إلى الوطن الأم[٢٩] .

وبالإضافة إلى ما جاء في اتفاقية العقير المعقودة في ٢ كانون الأول عام ١٩٢٢ حول تحديد الحدود بين

العراق والكويت ، أكد السياسي (**برسي كوكس**) المندوب السامي البريطاني في الخليج العربي برسالة موجهة إلى الشيخ أحمد الجابر الصباح حاكم الكويت في عام ١٩٢٣ ، أوضح فيها أن الحدود بين الطرفين ، تبدأ من وادي العوجا مع الباطنة ، ومنها في الاتجاه الشمالي بمحاذاة الباطن إلى نقطة تقع مباشرة إلى جنوب مدينة صفوان التي تترك للعراق ، وهذه نقطة التقاء خور الزبير بخور عبد الله ، أما جزر فيلكا ومسكان وأم المرادم فهي للكويت(٣٠) . أما معاهدة (لوزان) عام ١٩٢٣ فجسدت الحقيقة عن عراقية الكويت ، لاسيما المادة (١٦) منها ، التي أكدت تخلي تركيا عن العراق ولم تشر صراحة إلى الكويت بعدّها كيان منفصل عن العراق طالما إنها جزء من ولاية البصرة(٣١) . وهناك دليل قوي أكد تبعية الكويت إلى العراق ، إذ أن العراق بعدّه وريث الدولة العثمانية قام بتسديد الديون العثمانية المترتبة عليه بموجب معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ ، في حين لم تترتب على الكويت أية ديون كونها منفصلة عن العراق، ولو كان الانفصال قانونياً لورد نص في المعاهدة بتحميلها جزء من الديون ، فضلاً عن أن اسم الكويت لم يرد أسوةً بالأقاليم الأخرى التي ذكرت في بنود المعاهدة(٣٢) . وطالب رئيس الوزراء العراقي (ياسين الهاشمي) في عام ١٩٢٥ بالكويت ، إذ قام بجولة تفقدية إلى البصرة ، وشملت جولته مدينتي عبادان والمحمرة في الجانب الشرقي لشط العرب بعدّهما تابعتين لولاية البصرة في عهد الدولة العثمانية، وتعد الجولة تحدياً للأطماع الإيرانية في المنطقة ، التي لم يكن الشاه رضا بهلوي (١٩٢٥-١٩٤١) قد احتلها وضمها إلى إيران بعد ، وإنها إشارة إلى تمسك الهاشمي بموقفه الرافض لفكرة التحالف مع بريطانيا، لأنها في نظره دولة " (كافرة) " مقارنة بدولة الخلافة الإسلامية العثمانية ، وعدم ثقته بها وبوعودها الكاذبة للعرب، ولاسيما بعد توقيعها معاهدة سايكس بيكو عام ١٩١٦ ، وإصدارها وعد بلفور عام ١٩١٧ ، علماً أن الهاشمي لم يزر الكويت في تلك الجولة(٣٣) . وعندما شكّل نوري السعيد وزارته الأولى في ٢٣ آذار عام ١٩٣٠ أصدر قانون رقم (٦٩) لعام ١٩٣١ ، الذي نصّ على شطب التحقيقات للأعوام ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، المتعلقة ببساتين الشيخ مبارك في البصرة من قبل الملك فيصل الأول ، وبناء على ذلك لا تستوفى الضرائب منها(٣٤) . ودعا حزب الإخاء الوطني منذ تأسيسه برئاسة ياسين الهاشمي في ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٣٠ إلى الوحدة بين العراق والكويت(٣٥) ، إذ أن الأخيرة هي أكثر مناطق الخليج العربي صلة بالعراق ، وأن أواصر القربى والمصاهرة والجوار لها اعتبار كبير بين الطرفين ، فضلاً عن أن الكويت بقيت مدة طويلة تعتمد على مياه شط العرب ، وأن أهالي البصرة يذهبون إلى الكويت دون جوازات سفر أو تأشيرات دخول سواء للعمل أو الزيارة ، وساهموا في الدعايات الواسعة ضد الوجود البريطاني فيها ، وأن تمور العراق تغمر أسواق الكويت في كل عام ، إلا أن بريطانيا كانت تقف عائقاً أمام تحقيق ذلك التقارب ، لأنه يؤدي إلى إضعاف مركزها في الكويت ، فضلاً عن إثارة ردود فعل عنيفة من الإمارات العربية الأخرى في الخليج العربي(٣٦) . وعندما أصبح العراق عضواً في عصبة الأمم عام ١٩٣٢ ، ونيله الاستقلال ، صار الكويتيون يعدّون مشيختهم لواء من ألوية العراق وأسسوا مراكز تجارية فيه ، وبعد أشهر قليلة من قبول العراق كعضو في العصبة ظهرت دعوات عدة لإعادة الكويت إلى العراق ، إذ دعا حزب الإخاء الوطني برئاسة ياسين الهاشمي في صحيفته في ١٥ مايس عام ١٩٣٣ إلى ذلك ، وحصلت على تأييد الشعب الكويتي والمجلس التشريعي ، إلا أن بريطانيا وقفت بوجه تلك الدعوات(٣٧). وأكد **فاول** (Fowle) المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي عام ١٩٣٣ ، (إن للكويت أهمية إستراتيجية متزايدة تفوق أهميتها عندما ظهرت كنهاية لطريق بغداد) ، فيما قال **رندل** (Rendel) ممثل وزارة الخارجية البريطانية ، (إن الكويت عبر تاريخها تعد ميناء لا ظهير له ، يعتمد على التجارة التي تصل من خلاله إلى السعودية والعراق ، وأن مصادر مياه الكويت ليست في أراضيها ، إذ يعتمد في هذا على العراق)(٣٨) . وفي الحقبة التي حكم فيها الملك غازي (١٩٣٣-١٩٣٩) تصاعدت الدعوة لوحدة الكويت مع العراق على المستويين الرسمي والشعبي في الطرفين كلاهما ، وعلى الرغم من عدم نجاحها بسبب الظروف الدولية التي مرّ بها العراق ، وسيطرة بريطانيا على مقدرات الخليج العربي ، إلا أنها نجحت في إيجاد معارضة ضد أنظمة الحكم في إمارات الخليج ، لاسيما الكويت والبحرين وبعض إمارات ساحل عمان(٣٩) وكان نشاطها سرياً(٤٠) وأبدى الملك غازي رغبته في زيارة الشيخ أحمد الجابر الصباح إلى العراق في عام ١٩٣٣ ، إلا أن الحكومة البريطانية عملت على عدم تشجيع الأخير على القيام بالزيارة ، والحيلولة دون وصول الكويت والعراق إلى أي اتفاق من شأنه أن يضر بمصالحها(٤١) . وقرر الملك غازي ضم الكويت إلى العراق ، وأصدر أوامره إلى قادة الجيش بتنفيذ الأمر ، واتصل بمتصرف البصرة (علي محمود الشيخ علي) هاتفياً وطلب إليه مساندة قطعات الجيش المرابطة فيها ، ولاسيما في جمع قوات من الشرطة المحلية حالما يوعز له بذلك ، إلا أن القضية توقفت بسبب وجود رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد في لندن لمناقشة القضية الفلسطينية ، فضلاً عن ما سينتج من ضم الكويت من مواقف كلاً من بريطانيا وإيران والسعودية ، والتي لها أطماع ومصالح حيوية فيها(٤٢) ، لاسيما أن ملك السعودية (عبد العزيز بن سعود) كان يعمل دوماً في ضمها لسلطته ، لإدعائه أنها امتداد طبيعي لمملكته(٤٣)، وإن محاولة العراق الوحدوية مع الكويت أثارت قلقه وأخذ يراقب الأحداث بانتباه شديد، لأن نجاح المحاولة يعني ارتفاع شأن

الهاشميين ، الذين لا يحبذ أن يجدهم أقوياء ، لذا فضل الوقوف إلى جانب الشيخ أحمد الجابر الصباح (١٩٢١-١٩٥٠) يعاضده في مواجهة التيار الوحدوي الزاحف إليه من العراق[٤٤] . وأبدى الملك غازي رغبته في زيارة الشيخ أحمد الجابر الصباح إلى العراق في عام ١٩٣٢ ، إلا أن الحكومة البريطانية عملت على عدم تشجيع الأخير على القيام بالزيارة ، والحيلولة دون وصول الكويت والعراق إلى أي اتفاق من شأنه أن يضر بمصالحها[٤٥] . وعندما أصبح العراق عضواً في عصبة الأمم عام ١٩٣٢ ، ونيله الاستقلال ، صار الكويتيون يعدّون مشيختهم لواء من ألوية العراق وأسسوا مراكز تجارية فيه ، وبعد أشهر قليلة من قبول العراق كعضو في العصبة ظهرت دعوات عدة لإعادة الكويت إلى العراق ، إذ دعا حزب الإخاء الوطني برئاسة ياسين الهاشمي في صحيفته(نداء الشعب) في ١٥ مايس عام ١٩٣٣ إلى ذلك ، وحصلت على تأييد الشعب الكويتي والمجلس التشريعي ، إلا أن بريطانيا وقفت بوجه تلك الدعوات[٤٦]. وتصاعدت المطالبة الشعبية العراقية بضم الكويت ، وتبنت الصحافة الوطنية المطاليب ودعمتها بمقالات ووثائق تاريخية أكدت حتمية عودة الكويت إلى العراق[٤٧] .
وأشار الكولونيل **ديكسون** (Deckson) الوكيل السياسي البريطاني في الكويت في رسالة بعث بها إلى **فاول** (Fowle) المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي عام ١٩٣٣ إلى ذلك محذراً من التقارب ، وداعياً إلى محاولة إبعاد أبناء الكويت من أشقائهم في العراق[٤٨] . وطالب الكثير من المدرسين والمعلمين والمحامين والأطباء ، وبعض التجار وعدد كبير من رؤساء العشائر في الكويت ، الملك غازي وحكومة ياسين الهاشمي (١٩٣٥-١٩٣٦) بوجوب عودة الكويت وعدم الاعتراف مطلقاً باقتطاعها[٤٩] . وللملك غازي محطة إذاعية لاسلكية خاصة في قصر الزهور في بغداد ، تهاجم الاستعمار البريطاني ، وتندد بأساليبه البشعة ، وتنادي بتحرير البلاد العربية من السيطرة الاستعمارية ، وتدعو الشعب الكويتي إلى الوحدة مع العراق[٥٠] ، ودعا فيها أن شيخ الكويت أحمد الجابر الصباح حاكم إقطاعي مستبد ، ولاقت الدعوة صدى كبير في الكويت ، وتعاطف معها الشباب الكويتي ، إلا أن الحكومة البريطانية أعلنت أنه إذا ما أراد العراق تنفيذ مخططاته لضم الكويت ، فإنها ستتدخل لمنع ذلك[٥١] . وحاول العراق في عام ١٩٣٧ استطلاع رأي الحكومة البريطانية في ضم الكويت ففاتح (نوري السعيد) وزير الخارجية العراقية حكومة لندن فوجدها تعارض الفكرة جملةً وتفصيلاً[٥٢] . وظل السياسيون العراقيون يعاملون الكويت على أنها أرض عراقية، وأن استعادتها ليست سوى مسألة وقت ، ولعل تصرف الملك غازي لاسيما حملته الإعلامية التي أطلقها خير دليل على ذلك[٥٣] . وطالب عدد من أحرار الكويت عام ١٩٣٨ الحكومة العراقية بتحقيق أمانيهم في عودة الكويت إلى العراق ، وتشكلت لهذا الغرض كتلة وطنية طالبت شيخ الكويت أحمد الجابر الصباح بوجوب تشكيل مجلس تشريعي يمثلهم ، فوافق الأخير على طلبهم مرغماً ، وفي أولى جلسات المجلس ، طالب أعضاءه بعودة الكويت إلى العراق ، وهذا لم يرق للشيخ ، فأعلن في ٢١ كانون الأول من العام نفسه حل المجلس وملاحقة أعضائه واعتقالهم[٥٤] . وانطلقت في عام ١٩٣٩ مظاهرات في الكويت ضد شيخها أحمد الجابر الصباح ، وهتف المتظاهرون بحياة الملك غازي ملكاً للوحدة العربية ، ورفعوا علم العراق ، ولافتات كتب عليها " **الكويت جزء من العراق** " لذا قام الشيخ أحمد بإصدار أوامر اعتقال بحق العناصر البارزة ، ونفي عدد منهم ، ومنعه الاستماع إلى إذاعة قصر الزهور في الأماكن العامة بالقوة ، ومنع الصحف العراقية من الدخول إلى الكويت[٥٥] . وبلغت دعوة الوحدة أوجها عندما تشكلت في الكويت (لجنة التحرير القومي) التي دعت إلى وجوب التجنس بالجنسية العراقية لترجمة الدعوة الوحدوية إلى واقع عملي[٥٦] ، وأعلنت إذاعة قصر الزهور أن الشباب الكويتي يرفض الحماية البريطانية ، ويصر على أن الكويت عراقية لحماً ودماً ، وهذا يفسر كيف أن الأحداث التي جرت في الكويت في ١٠ آذار عام ١٩٣٩ كانت محاولة للإطاحة بالشيخ أحمد الجابر الصباح ، وإنهاء الحماية البريطانية واستبدلها بالسيادة العراقية تحت التاج الهاشمي ، الأمر الذي دعا ابن سعود للتحرك نحو الحدود الكويتية على رأس قوة كبيرة لمساندة شيخ الكويت في إعادة السيطرة على بلاده[٥٧] . واحتج **بازل نيوتن** (B. Newtin) السفير البريطاني في العراق عام ١٩٣٩ على عزم الملك غازي في ضم الكويت ، وطلب من ناجي السويدي وزير الخارجية العراقية بوضع حد لهذا الأمر[٥٨] . وبذلت الحكومة البريطانية قصارى جهدها في إبقاء الكويت محمية بريطانية ، ولاسيما إنها اكتشفت أكبر حوض للنفط في منطقة البرقان ، فضلاً عن مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية ، إذ ليس من السهل عليها التفريط بالكويت ، والموافقة على ضمها للعراق ، زد على ذلك أنها وجدت في الدعوة العراقية لضم الكويت تحدياً لها فكان لابد لها من مقاومته حفاظاً على هيبتها في منطقة الخليج العربي[٥٩] . وذكر بعض مرافقي الملك غازي إن أكثر أمانيه التي صرح بها إلى المقربين له من الضباط القوميين هي إعادة الكويت إلى العراق ، وساندت تطلعاته القومية تلك كتلة عسكرية في الجيش ، وبين سامي عبد القادر أحد مرافقي الملك أن الأخير تظاهر بترك خططه لضم الكويت ، ولاسيما عندما وجد نواياه أصبحت معروفة ومرصودة ، إلا أنه بقي يتحين الفرصة المناسبة لإعادتها ، وكانت آخر محاولاته إقناع قائد الفرقة الأولى (محمد أمين العمري) التحرك لاستعادة الكويت ، وطلب الأخير من ضابط استخبارات الفرقة (محي الدين عبد الحميد) جمع المعلومات الكافية عن الكويت للإفادة منها في أثناء

التقدم لإعادتها ، إلا أن الخطة لم تنفذ بسبب وفاته في نيسان عام ١٩٣٩ أثر اصطدام سيارته التي يقودها بنفسه بالعمود الكهربائي بالقرب من قصر الحارثية القريب من قصر الزهور الذي يقيم فيه[٦٠] . واتهم الرأي العام العراقي الحكومة البريطانية بتدبير اغتياله ، ولاسيما وأن سياسته اتسمت بالروح القومية ، واستمرار مطالبته بضم الكويت ، إذ إن الهاجس الذي تخشاه بريطانيا من الملك غازي ضد سياستها يجب أن يوضع له حد، وهذا ما أكده **موريس بترسون** (M. Biterson) السفير البريطاني في العراق، قائلاً : (إن الملك غازي يجب أن يسيطر عليه أو يُخلع) ، لهذا تم تدبير قتله لأنه لم يعد بالإمكان خلعه أو السيطرة على تصرفاته والقرارات الصادرة عنه[٦١] . وبعد وفاة الملك غازي تحول التاج إلى ابنه فيصل الثاني البالغ من العمر أربع سنوات ، وأصبح الأمير (عبد الإله) ابن عم الملك غازي وخال الملك الصغير وصياً على العرش حتى بلوغ الأخير سن الرشد ، ويعد تعيينه من الجوانب الرائعة التي سعت في خدمة المصالح البريطانية في العراق[٦٢] ، إذ اتبع سياسة موالية لها ، لاسيما في تعيينه نوري السعيد الموالي هو الآخر لها ، رئيساً للوزراء، مما أثار غضب القوميين ، ومنهم رشيد عالي الكيلاني الذي استطاع تشكيل الحكومة عام ١٩٤٠ بعد استقالة نوري السعيد من منصبه[٦٣] .

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) شهد العراق أحداث ومتغيرات ، استغلتها الحكومة البريطانية وسعت في تركيز نفوذها في الكويت ، وقطع صلاتها الإنسانية والسياسية مع العراق ، فضلاً عن ان الشيخ احمد جابر الصباح قام باستبدال الإدارة العراقية لدائرة البريد في العراق بأخرى بريطانية[٦٤]. وفي أثناء الحرب العراقية البريطانية سنة ١٩٤١ ، تطوع أغلب الكويتيين الذين كانوا في العراق للمشاركة في ثورة مايس من العام نفسه ومواجهة بريطانيا، ومن هؤلاء أحمد حمد الصقر شقيق عبد الله حمد العضو في (نادي المثنى)[٦٥] في بغداد الذي تعاطف مع الحركة القومية في العراق وكان يدرس الحقوق في جامعة بغداد، وخالد عبد اللطيف وعبد العزيز سليمان وصالح عبد الملك وكانوا طلاباً في دار المعلمين ، وغيرهم من الطلاب في مدارس البصرة وبغداد ، إذ أسندت إليهم بعض الوظائف الإدارية والفنية بعد أن شغلها البريطانيين قبل الحرب[٦٦] . وتعرض حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح عام ١٩٥٠ إلى محاولة محلية للإطاحة به وإزاحته عن الحكم ، إذ شهدت الكويت نزاعاً أسرياً بين فروع العائلة الحاكمة تزعمه الشيخ عبد الله المبارك عم الحاكم ورئيس دائرتي الدفاع والخارجية ، إلا أن المحاولة باءت بالفشل ، وجرت بعدها محاولات عدة لكسر الاحتكار السياسي الذي مارسه شيوخ العائلة المالكة ، إلا أنها هي الأخرى فشلت[٦٧] . وبدأت نقطة التحول في حياة الكويت ، بعد اثني عشر عاماً من البحث والتنقيب عن النفط ، إذ احتفلت شركة نفط الكويت في ٣٠ حزيران ١٩٤٦ بتصدير أول شحنة من النفط الخام إلى الخارج من ميناء الكويت بحضور الشيخ أحمد الجابر الصباح والمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي ، والوكيل السياسي البريطاني في الشركة[٦٨] . وعلى أثر تصدير النفط وتدفق الثروة إلى الكويت ، ظهرت دعوات في العراق للتعاون معها لتنفيذ مشروعاتها الاقتصادية والعمرانية ، إذ يعد ذلك واجباً قومياً ، وهذا ما أثار شكوك شيخ الكويت إزاء نوايا العراق ، ولاسيما بعد ظهور المساعي العراقية بصورة واضحة ، مستهدفة ضم الكويت إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥ ، إذ حاول نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي أن يغري حاكمها الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠-١٩٦٥) للالتحاق بالحلف[٦٩] ، وكان يدفعه إلى ذلك عاملان رئيسيان أولهما : تقديره أهمية انضمامها على الرغم من أن شيوخها لا ينتمون إلى العائلة الهاشمية ، وهذا يجعل فكرة الاتحاد أكثر تقبلاً في المنطقة العربية ، ولاسيما بعد أن أبدت بعض الدول العربية شكوكها من قيام الاتحاد ، أما العامل الآخر فهو إدراكه أهمية ثروة الكويت في إزدهار الاتحاد ، إلا ان فكرة ظهور الاتحاد إلى حيز التنفيذ لم تتم بسبب قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، وأثار موضوع ضم الكويت إلى الاتحاد مجادلات عنيفة بين نوري السعيد والحكومة البريطانية ، مما جعل الأول أكثر اعتماداً على الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن وجد فيها تأييداً لمشروعاته[٧٠] . وتقدم الكويتيون بمقترح إلى الحكومة العراقية في عام ١٩٥٥ بشأن عقد معاهدة تحصل الكويت بموجبها على مياه الشرب من شط العرب بوساطة أنبوب يمتد إلى مدينة الكويت ، وعلى العراق أن يتخلى عن حقه في أرضه على جانبي الخط ، فضلاً عن مساحات كافية لإقامة المنشآت الضرورية ، إلا أن الفكرة لقيت معارضة شديدة في بغداد ، إذ إن الموافقة تعني تخلي العراق عن مساحة كبيرة من أرضه ، وإنه لم يكن يريد الدخول في مباحثات لتحديد الحدود بين الطرفين ، ولاسيما أنه كان يقبل بوجود الكويت كأمر واقع ، إلا أنه أراد تجنب أية حركة قد تفسر على أنها اعتراف شرعي بمشيخة الكويت[٧١] . وتحدث نوري السعيد إلى الشيخ فهد السالم الصباح شقيق حاكم الكويت في أثناء زيارته إلى بغداد في تشرين الأول عام ١٩٥٥ حديثاً معتدلاً ، إذ قال : (إن الكويت تستطيع أخذ الماء دون شرط ، واقترح أن تكون نفقات الاستثمار مناصفة بين الطرفين) ، إلا أنه لم يتحقق شيء من ذلك حتى بعد زيارة حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح نفسه إلى بغداد في حزيران عام ١٩٥٦ ، إذ انتشرت بعض المعلومات التي أفادت أن العراق يصر الحصول على شيء ما مقابل تزويد الكويت بالماء ، إلا أن الانشغال باستدراج الأخيرة إلى حظيرة الاتحاد العربي حال دون تنفيذ المشروع[٧٢] . وفي أثناء زيارة **سلوين لويد** (S. Loyed) وزير الخارجية البريطانية إلى بغداد

في عام ١٩٥٦ اقترح نوري السعيد عليه خيارين : إما أن تتخلى بريطانيا عن علاقتها الخاصة مع الكويت ، لإجبارها على الانضمام إلى الاتحاد العربي ، أو تترك العراق يتولى تحقيق ضم الكويت إليه ، فوافقت بريطانيا على محاولة إقناع شيخ الكويت بفوائد الانضمام للاتحاد[٧٣] . ووجد نوري السعيد في عودة الكويت إلى العراق عن طريق ضمها إلى الاتحاد العربي خير وسيلة لدمجها في النهاية ، ولاسيما إيجاد نظام اقتصادي واحد يعد خطوة أساسية في طريق الوحدة معها ، إلا أن رفض حاكم الكويت ومعه الحكومة البريطانية الفكرة دفع وزير خارجية الاتحاد العربي توفيق السويدي ، وبتوجيه من رئيس وزراء الاتحاد نوري السعيد ، تقديم مذكرة إلى بريطانيا والولايات المتحدة طالب فيها منح الاستقلال للكويت ودخولها الاتحاد ، وتقديمها له معونة سنوية ، واقتراحه عقد معاهدة دفاع بين الاتحاد والكويت ، تضمن للأخيرة الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل الهيمنة البريطانية عليها ، وانضمامها إلى اللجنة الاقتصادية التابعة لحلف بغداد ، مقابل اعتراف العراق بالحدود بين الطرفين بعد تنازل الكويت عن مساحة من الأرض اللازمة لتطوير ميناء أم قصر ، وفي حالة رفض الاقتراح ، فإنه يجب إعادة النظر في حدود الكويت لتعود إلى ما كانت عليه ، إذ لا تتعد أكثر من مدينة الكويت أو يحتفظ العراق بحقه في أي عمل يراه مناسباً[٧٤] ، وتعد المذكرة تحذيراً واضحاً ومبطناً في الوقت نفسه، إذ أكد فيها نوري السعيد إن العراق سيضطر إلى ضم الكويت بوسائل أخرى في حال عدم دخولها الاتحاد العربي ، ورفض السفير البريطاني استلام المذكرة ، وطلب بحث التفاصيل جميعها في لندن في ٢٤ تموز عام ١٩٥٨ بين نوري السعيد ووزارة الخارجية البريطانية ، إلا أن قيام ثورة ١٤ تموز في العام نفسه في العراق وانسحاب الأخير من الاتحاد العربي بناء على طلب عبد الكريم قاسم بعد يومين من قيام الثورة حال دون تحقيق الاجتماع[٧٥] . ويبدو أن نوري السعيد كأسلافه من الساسة العراقيين ، يعد الكويت جزءاً لا يتجزأ من العراق ، إلا أنه لم يقم بأي إجراء في هذا الصدد ، لعدم رغبته إزعاج حلفاءه البريطانيون الذين قاموا بحماية البقعة الصحراوية الصغيرة الغنية بالنفط ، ورأى أن تشكيل الاتحاد سيغير مجرى الأمور ، وأنه الفرصة مواتية ليضرب عصفورين بحجر واحد .

❖ **عبد الكريم قاسم وقضية الكويت ١٩٥٨-١٩٦٣**

استقبل الكويتيون قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ في العراق بالابتهاج والسرور أملاً في تخليصهم من ضغوط نوري السعيد ، فأرسل حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح برقية تهنئة إلى عبد الكريم قاسم لنجاح الثورة وقيام الجمهورية ، وبعث برسالة أخرى في ٢٥ آب من العام نفسه شرح فيها بعض الصعوبات التي تلاقيها الكويت فيما يتعلق باستيرادها المواد الغذائية من العراق ، فضلاً عن القيود التي فرضت على تنقل الكويتيين إلى العراق ، وأعرب عن أمله بأن حكومة الثورة ستعالج الموضوع بإيجابية ، وأجاب عبد الكريم قاسم على الرسالة بأن التعليمات صدرت لإطلاق حرية التنقل بين الطرفين[٧٦] . وقام الشيخ عبد الله السالم الصباح في ٢٥ تشرين الأول عام ١٩٥٨ بزيارة العراق لتقديم التهنئة لقادة الثورة واستمرت الزيارة خمسة ايام تباحث فيها مع عبد الكريم قاسم ، الذي كان متحفظاً في مباحثاته ، لذا لم يصدر بيان مشترك في ختام الزيارة على غير العادة[٧٧] .

وبدأ عبد الكريم قاسم دعوته لضم الكويت إلى العراق ، وعدَّ أميرها قائمقام تابع إلى البصرة ، وأن الطريقة التي اتبعها في إثارة الشعب العراقي وتعبئته وراء حملة المطالبة بالكويت كانت شبيهة بأسلوب الملك غازي من قبله ، لاسيما في استخدامه للإذاعة العراقية في تحشيد الجماهير[٧٨] . واندفع أمير الكويت الشيخ عبد السالم الصباح بسرعة نحو الحكومة البريطانية طالباً منها حماية إمارته من هجوم عسكري عراقي محتمل ، فاستجابت لطلبه وسعت من وراء ذلك تسديد ديونها المتراكمة ، لاسيما إقناع الشيخ عبد الله بشطب مليار دينار كويتي من رصيد إمارته في البنوك البريطانية مقابل أن تقوم بريطانيا بتجهيز قواتها المسلحة في الكويت والمكلفة بحماية الأخيرة من التهديدات العراقية[٧٩] . وطلب الشيخ عبد الله السالم الصباح من الحكومة البريطانية في عام ١٩٦٠ إلغاء اتفاقية ١٨٩٩ بينهما ، وجرت مفاوضات بخصوص ذلك ، واستمرت حتى منتصف عام ١٩٦١ ، ولم يبد العراق أي اعتراض عليها[٨٠] . وفي عام ١٩٦١ فاجأ عبد الكريم قاسم الرأي العام العربي والمحلي بإعلان المطالبة بالكويت ، وأشار إلى عدد من الوثائق التي دعمت موقفه ، واستعان بعدد من الأدلة التاريخية التي تثبت أن الكويت كانت تابعة للإدارة العثمانية ومقرها البصرة[٨١] . وبعد مفاوضات طويلة وقعت الكويت مع الحكومة البريطانية في ١٩ حزيران عام ١٩٦١ معاهدة استقلالها وإلغاء اتفاقية ١٨٩٩ معها ، بعد أن تبادل الشيخ عبد الله السالم الصباح مع **وليم لوس** (William Luce) المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي ، المذكرات التي اعترف فيها الأخير بأن حكومة الكويت هي المسؤولة الوحيدة عن تصريف شؤونها الداخلية والخارجية ، والاتفاق على إنهاء العمل باتفاقية ١٨٩٩ بعدّها تتعارض مع سيادة الكويت واستقلالها[٨٢] . وعقد عبد الكريم قاسم في ٢٥ حزيران عام ١٩٦١ مؤتمراً صحفياً أعلن فيه مطالبته بالكويت باستخدام القوة العسكرية ، مما اضطر الشيخ عبد الله السالم الصباح إلى الاستعانة بقوات من دول عربية عدة ، هي الأردن ومصر والسودان والسعودية ، وذلك لحماية إمارته من التهديدات[٨٣] .

وتقدمت الكويت فور حصولها على الاستقلال عام ١٩٦١ بطلب عضوية الجامعة العربية والأمم المتحدة

، واعترض العراق على الاتفاق البريطاني الكويتي، وعلى أية محاولة تؤدي إلى قبول الكويت عضواً في المنظمتين المذكورتين ، إذ بينت الحكومة العراقية أن الكويت تعد إقليماً تابعاً لولاية البصرة، إلا أن الجامعة العربية ، وعلى الرغم من معارضة العراق قررت في ٢٠ تموز ١٩٦١ الموافقة على طلب الكويت بالانضمام إلى عضويتها ، وموافقة مجلس الأمن في ٧ مايس عام ١٩٦٣ بالانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة ، وأصبحت الدولة الحادية عشر بعد المئة من أعضائها[٨٤] . إن فكرة عبد الكريم قاسم بضم الكويت لم تكن آنية أو رد فعل مباشر لإعلان الحكومة البريطانية إنهاء حمايتها على الكويت ، إن محاولته بدأت بشكل واضح منذ زيارة الشيخ عبد الله السالم الصباح إلى العراق بعد نجاح ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ ، إذ استقبله عبد الكريم دون ان يودعه في أثناء مغادرته في نهاية الزيارة ، وعدم إرسال الشيخ عبد الله السالم برقية شكر إلى عبد الكريم قاسم بعد مغادرته العراق ، إنما أرسلها إلى محمد نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة العراقي آنذاك[٨٥] . وبعد قيام ثورة ٨ شباط عام ١٩٦٣ ونهاية حكم عبد الكريم قاسم ، شهدت العلاقات العراقية الكويتية صفحة جديدة ، إذ أكد (طالب الشبيب) وزير الخارجية العراقية أن الحكومتين قادرتين على التوصل إلى حل يعود بالفائدة على شعبيهما ، وإن مجلس الوزراء العراقي أوعز في ١٩ شباط من العام نفسه بإطلاق حرية التصدير إلى الكويت ، زد على ذلك ان رحلات طائرات الخطوط الجوية العراقية بدأت في ٢٣ شباط سيرها بين بغداد والكويت ، وأصدر قراراً في ٧ نيسان بإلغاء القيود المفروضة جميعها على التنقل بين الطرفين[٨٦] . وفي بداية تشرين الأول عام ١٩٦٣ قام وفد عراقي برئاسة اللواء (أحمد حسن البكر) رئيس الوزراء العراقي بزيارة رسمية إلى الكويت ، وضم وزراء الدفاع والخارجية والتجارة ، وأجرى محادثات رسمية مع الشيخ صباح السالم الصباح ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي ، نتج عنها إعلان محضر في ٤ تشرين الأول من العام نفسه متفق عليه بين الجانبين ، تضمن اعتراف العراق باستقلال الكويت[٨٧] . وبناءً على ما تقدم إن المطالبة بضم الكويت إلى العراق كانت حلماً يراود الساسة العراقيين ، إلا أن الحراب البريطانية في كل مرة حالت دون تحقيق ذلك الحلم ، إذ تعد الكويت في نظر الحكومة البريطانية ذات أهمية إستراتيجية واقتصادية وعسكرية لتحقيق مصالحها وتثبيت وجودها في المنطقة .

الخاتمة :

أوضحت الكثير من الشواهد والأدلة تبعية الكويت إلى العراق ، كونها قضاءً تابعاً إلى لواء البصرة أبان الحكم العثماني للعراق ، لذا عمل الكثير من السياسيين العراقيين إلى عودتها إلى أحضان الأم ، إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل الذريع ، لاصطدامها بالموقف البريطاني المدافع عنها ، كونها تمتاز بموقع استراتيجي مهم يخدم سياسة بريطانيا الاستعمارية ، ومحاولة هيمنتها على المنطقة، وأنها تعد قاعدة مهمة لانطلاق قواتها نحو أهدافها ، ومخزناً للأسلحة والذخائر التي تستعملها في الحرب ، زد على ذلك اكتشاف النفط في منطقة البرقان شجعها على التمسك بها ، والوقوف بوجه كل محاولات ضمها إلى أي كيان أو دولة ، لذا سعت إلى ربط شيوخها بمعاهدات ، الغرض منها الاعتراف بتبعيتهم لها ، وعدم التعاقد والتعاون مع أية قوة أخرى من شأنها التأثير على المصالح البريطانية في الخليج العربي ، لذا حاولت إعطاءها نوع من الاستقلال والسيادة ، ولاسيما عندما اعترفت بها في ١٩ حزيران عام ١٩٦١ كدولة مستقلة، على الرغم من معارضة الحكومة العراقية لها .

وهكذا نجد أن الحكومة البريطانية كانت لها الكلمة الفصل في توجيه شيوخ الكويت وتسييرهم بما يخدم مصالحها وأهدافها الإستراتيجية والاقتصادية والعسكرية ، مقابل استمرارها بتوفير الحماية لهم ، والوقوف بوجه التحديات التي تحاول المساس باستقلالهم وسيادتهم .

الهوامش

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٥ ، مطبعة العرفان ، صيدا ، ١٩٥٣ ، ص٤ ؛ سيد نوفل ، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي ، ط١ ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ص١٥٣ .

(٢) الجهرة : تلفظ أحياناً جهارة أو أجهرة ، وهي قرية زراعية تقع بالقرب من خليج الكويت ، على بعد ثمانية عشر ميلاً غرب الكويت . ينظر : ج. ج. لوريمر ، الكويت في دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ج٢ ، ط١ ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨١ ، ص٩٣ .

(٣) اسحق يعقوب القطب ، عبد الله ابو عياش ، النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي ، ط١، دار القلم ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص٣١٣ .

(٤) ج. ج. لوريمر ، الكويت في دليل الخليج ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ص٢٩-٣١ .

(٥) الكسندر اداموف ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، ط١ ، الفرات للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص٣١٣ .

(٦) ج. ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، ج٢ ، ص٢٢ .

(٧) ج. ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ص١١-١٧ .

(٨) العتوب : وهي قبيلة تتكون من ثلاثة فروع رئيسة ، هي : الجلاهمة وشيخهم يدعي (جابر)، وآل خليفة وشيخهم (خليفة بن محمد) ، وآل صباح وشيخهم حسب احدى الروايات هو (سليمان بن أحمد) ، سكنوا الكويت منذ تأسيسها كمشيخة في بداية القرن الثامن عشر ، بعد أن طردهم العثمانيين من أم قصر على خور الزبير ، وهو المكان القديم الذي اتخذوه لقطع الطريق على القوافل المتجهة الى البصرة أو القادمة منها ، فضلاً عن القرصنة على السفن في شط العرب . ينظر : ج. ج. لوريمر ، المصدر السابق، القسم التاريخي ، ج١ ، ص٢١-٢٣ .

(٩) سير روبرت هاي ، دول الخليج الفارسي ، ترجمة : يوسف الشاروني ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص١٠٩ ؛ زين الدين عبد المقصود ، الموانئ الكويتية التجارية دراسة جغرافية ، الكويت ، ١٩٨٣، ص١٦ ؛ سيف مرزوق الشملان ، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي ، ج١ ، الغوص على اللؤلؤ في الكويت ، ط١ ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٧٥ ، ص١٠٢ .

(١٠) حسين محمد القهواتي ، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩-١٩١٤ ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٠ ، ص١٤٥-١٤٨ .

(١١) ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤ ، مطبعة سلمان الاعظمي ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص٣٥٧-٣٥٨ .

(١٢) ستيفن هيمسلي لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة : جعفر الخياط ، ط٤، د.م ، ٢٠٠٤ ، ص٣٦٤ ؛ عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج٧ ، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، بغداد ، ١٩٥٥ ، ص٢٣١ ؛ هارون بريف ، حرب في الخليج ، ترجمة : بدر العقيلي ، دار الجليل للدراسات والطبع ، عمّان ، ١٩٩٣ ، ص١٨ ؛ خاشع المعاضيدي ، العراق والخليج العربي ، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص١٠١ .

(١٣) محمود علي الداود ، الخليج العربي والعمل العربي المشترك ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص٩٤ .

(١٤) مصطفى عبد القادر النجار وآخرون ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٤ ، ص١٣٨ ؛ طالب محمد وهيم ، التنافس البريطاني الامريكي على نفط الخليج العربي ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص١٩٣ .

(١٥) محمود علي الداود ، الخليج العربي والعلاقات الدولية ، دار المعرفة ، القاهرة ، د.ت ، ص١٢٧.
(١٦) مصطفى عبد القادر النجار وآخرون ، الحقيقة التاريخية لعراقية الكويت ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٧ ؛ خالد يحيى أحمد الجبوري ، الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر ، ط١ ، دار الحكمة للنشر ، بغداد ، ١٩٩٣ ، ص٢٧ .
(١٧) مصطفى عبد القادر النجار وآخرون ، الحقيقة التاريخية لعراقية الكويت ، ص١٠٢-١٠٤ .
(١٨) سيد نوفل ، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي ، ط١ ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ص١٨١ .
(١٩) محمود علي الداود ، الخليج العربي والعلاقات الدولية ، ص١٤٧ .
(٢٠) نجاة عبد القادر الجاسم ، التطور السياسي والاقتصادي للكويت ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص٥٥ .
(٢١) خالد بن محمد مبارك القاسمي ، التطور التاريخي لقيام دولة الامارات العربية المتحدة ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص١٤٤ .
(٢٢) مصطفى عبد القادر النجار ، الحركة العربية السياسية في إمارات رأس الخليج الشمالية قبيل الحرب العالمية الأولى ، مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة ، العدد (٥) ، ١٩٧١ ، ص١٢٧ .
(٢٣) جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥ ، ط٢ ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص٥٠٣ ؛ ابراهيم عبد الجبار المشهداني وآخرون ، جغرافية الخليج العربي ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٧٩ ، ص١٦٤ ؛ طالب محمد وهيم ، المصدر السابق ، ص١٩٣ .
(٢٤) مصطفى عبد القادر النجار وآخرون ، العراق والكويت في الوثائق التاريخية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص١٨٦ .
(٢٥) سليمان فيضي ، في غمرة النضال ، بغداد ، ١٩٥٢ ، ص٨٧-٨٨ .
(٢٦) عرض حكومة المملكة العربية السعودية للتحكيم بينها وبين بريطانيا لتسوية النزاع الاقليمي ، المجلد الثاني ، ٣١ تموز عام ١٩٥٥ ، ص٩٧ ؛ خاشع المعاضيدي ، المصدر السابق ، ص١٠١ .
(٢٧) سيد نوفل ، المصدر السابق ، ص١٦٩ .
(٢٨) مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي ، البصرة ، ١٩٧٥ ، ص١٦٣ .
(٢٩) حميد رزاق نعمة الموسوي ، دور نواب البصرة في المجلس النيابي ١٩٢٥-١٩٨٠ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٧ ، ص١٧٩ ؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في الموقع الآتي : www.wikipedia.com .
(٣٠) حسين لطيف الزبيدي وآخرون ، العراق والبحث عن المستقبل ، ط١ ، مطبعة جارادينيا للطباعة والتوزيع ، لبنان ، ٢٠٠٨ ، ص٥٠٠ .
(٣١) قحطان أحمد سليمان القحطاني ، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣ ، ط٦ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص٢٣٤-٢٣٥ .
(٣٢) المصدر نفسه ، ص٢٣٥ .
(٣٣) نجم الدين السهروردي ، التاريخ لم يبدأ غداً حقائق واسرار عن ثورتي رشيد عالي الكيلاني ٤١ و ٥٨ في العراق ، ط١ ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٤٢٥ .
(٣٤) ستيفن هيمسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠ ، ترجمة : سليم التكريتي ، ج٢ ، منشورات الفجر ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٢٤٧ ؛ أنعام مهدي علي السلمان ، حكم الشيخ خزعل في الاحواز ١٨٩٧-١٩٢٥ ، مكتبة دار الكندي ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ١٣٤ .
(٣٥) خالد بن محمد مبارك القاسمي ، المصدر السابق ، ص١٥٠ .
(٣٦) راشد عبد الله الفرحان ، مختصر تاريخ الكويت وعلاقته ببريطانيا والدول العربية ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص١٥٩ ؛ حسن سليمان ، الكويت في ماضيها وحاضرها ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص٢٣٤ ؛

Ruperty Hay , The Persian Gulf States , The Middle East Institute , Washington , ١٩٥٩ , p. ١٤٥ .

(٣٧) عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩-١٩٤٧ دراسة وثائقية ، ط١ ، الرياض ، ١٩٨١ ، ص٢١٧-٢١٨ .
(٣٨) جعفر عباس حميدي وآخرون ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ ، ص٢٤٨ .
(٣٩) وتشمل (ابو ظبي ، دبي ، الشارقة ، رأس الخيمة ، عجمان ، أم القيوين ، الفجيرة) . ينظر : عبد القادر زلوم ، عمان والامارات السبع دراسة جغرافية انسانية ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٣ ، ص٧٩ .

(٤٠) صلاح الصباغ ، فرسان العروبة في العراق ، بيروت ، ١٩٥٦ ، ص٨٠ .
(٤١) عبد العزيز الرشيد ، تاريخ الكويت ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص٢٤٦ .
(٤٢) خالد بن محمد مبارك القاسمي ، المصدر السابق ، ص١٥٧-١٥٨ .
(٤٣) صالح محمد صالح العلي ، التاريخ السياسي لعلاقات ايران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥-١٩٤١ ، مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٨٤ ، ص١٠٣ .
(٤٤) قحطان أحمد سليمان القحطاني ، المصدر السابق ، ص٢٣٥ .
(٤٥) صحيفة الكرخ الاسبوعية (بغداد) ، العدد الصادر في ١٢ آب ١٩٣٥ ؛ جريدة الزمان (بغداد) ، العدد الصادر في ٣ نيسان ١٩٣٨ ؛ جريدة الاستقلال (بغداد) ، العدد الصادر في ٢٦ نيسان ١٩٣٨ .
(٤٦) مصطفى عبد القادر النجار ، العراق والكويت في الوثائق التاريخية ، ص١١-١٢ .
(٤٧) المصدر نفسه ، ص٢٣٥ .
(٤٨) نجدة فتحي صفوة ، العراق في مذكرات السياسيين الأجانب ، ط١ ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص١٣٠ ؛

Elizabeth Manroe , Britain Moment in the Middle East ١٩١٤-١٩٥٠ , (Baltimore) Maryland , ١٩٦٣ , p. ١٢٢ .

(٤٩) محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨ ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص٨١-٨٢ ؛ عبد الكريم مهدي لفته ، التوجهات القومية في الصحافة البصرية ١٩٣٣-١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٨ ، ص١٣-١٤ .
(٥٠) جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص١٨٢ .
(٥١) حسين لطيف الزبيدي وآخرون ، المصدر السابق ، ص٥٠٠ .
(٥٢) صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص٢٥٢ ؛ محمد الرميحي ، حركة ١٩٣٨ الاصلاحية في الكويت والبحرين ودبي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (٤) ، الكويت ، تشرين الاول ١٩٧٥ ، ص٣٩ ؛ ابراهيم خلف العبيدي ، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤-١٩٧١ ، مجلة المجمع العلمي ، المجلد الخامس والاربعون ، مطبعة الاندلس ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص١٥٠-١٥١ ؛ جريدة الاستقلال (بغداد) ، العدد (٣١٩٤) ، في ١١ مايس ١٩٣٨ .
(٥٣) حسن العلوي ، اسوار الطين في عقدة الكويت وايديولوجيا الضم ، ط١ ، دار الكنوز الادبية ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص٦٥-٦٧ .
(٥٤) جريدة الاستقلال (بغداد) ، العدد (٢٢٩٣) ، في ١٧ آذار ١٩٣٩ .
(٥٥) ديكسون ، الكويت وجاراتها ، ج٢ ، الكويت ، ١٩٦٤ ، ص١٣٣ .
(٥٦) حازم المفتي ، العراق بين عهدين ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٢٠٠-٢٠١ .
(٥٧) توفيق السويدي ، مذكراتي ، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص٥٨٤ .
(٥٨) صالح أحمد علي السامرائي ، الكويت فخ الفخوخ ، د.م ، د.ت ، ص٦٣-٦٤ .
(٥٩) رجاء حسين الخطاب ، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي ، ط١ ، منشورات مكتبة آفاق عربية ، بغداد ، د.ت ، ص٥٢ ؛ عبد الزهرة الجوراني ، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥ ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص٣٠-٣١ .
(٦٠) حامد مصطفى المقصود ، مدارات الاخوة الاعداء ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ط١ ، مطبعة موكرياني للطباعة والنشر ، كوردستان العراق ، ٢٠٠٢ ، ص٤١٣ .
(٦١) عبد الزهرة الجوراني ، المصدر السابق ، ص٣٢-٣٨ .
(٦٢) مصطفى عبد القادر النجار وآخرون ، العراق والكويت في الوثائق التاريخية ، ص١٣-١٤ .
(٦٣) نجم الدين السهروردي ، المصدر السابق ، ص٤٣٤ .
(٦٤) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ج٤ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص٤٦-٤٧ .
(٦٥) وهو نادي غير سياسي ، يعد من التيارات القومية في العراق ، اجيز في اذار عام ١٩٣٥ ومن اعضائه محمد مهدي كبة ويونس السبعاوي وصائب شوكت وغيرهم .
(٦٦) H.R.P. Dickson , Kuwait and her Neighbours , London , ١٩٥٦ , p. ٥٦٨ .
(٦٧) Marlowe , John , The Persian Gulf in the ٢٠th Century , London , ١٩٦٢ , p. ٢٠١ .
(٦٨) محمد فاضل الجمالي ، العراق الحديث آراء ومطالعات في شؤونه المصيرية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص٣٢ .
(٦٩) Rupert Hay , op. cit. , p. ١٠٥ .
(٧٠) ولدمار غلمن ، عراق نوري السعيد ، انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤-١٩٥٦ ، ط١، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص٢٤٩-٢٥١ .
(٧١) سافول سام ، العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين ، ترجمة : ابراهيم الزوبعي ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص١٥٧ .
(٧٢) قحطان أحمد سليمان القحطاني ، المصدر السابق ، ص١٨٠-١٨١ ؛ ليلى ياسين حسين الامير ، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية العربية ١٩٤٦-١٩٥٨ ، مكتبة الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٢٧٧-٢٧٩ .
(٧٣) محمد حسين الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز في العراق ، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٨٣، ص٥٤٩-٥٥١ ؛ عبد الجبار محمود العمر ، الكبار الثلاثة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، بغداد، ١٩٩٠ ، ص١٠٥-١٠٦ .
(٧٤) محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٥٤٩-٥٥١ .
(٧٥) خليل ابراهيم حسن اللغز المحير عبد الكريم قاسم ، ج٧ ، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص١٨٣ .
(٧٦) جرجيس فتح الله المحامي ، العراق في عهد قاسم آراء وخواطر ١٩٥٨-١٩٨٨ ، ج٢ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٨٧٦ ؛

Uriel Dann , Iraq under Qassem a political History ١٩٥٨-١٩٦٣ , New York , ١٩٦٩ , pp. ٣٤٩-٣٥٣ .

(٧٧) صالح أحمد علي السامرائي ، المصدر السابق ، ص٨٤-٨٧ .
(٧٨) قحطان أحمد سليمان القحطاني ، المصدر السابق ، ص١٨٧-١٨٨ .
(٧٩) عبد الحميد محي الدين وآخرون ، الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ط١ ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص٢٧١-٢٧٢ .
(٨٠) محمود علي الداود ، الخليج العربي والعمل العربي المشترك ، ص١٣٣ .
(٨١) تريفليان همفري ، العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين ، ترجمة : خليل ابراهيم الزوبعي ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص٨٢ ؛
Benjamin Schwardan , The Kuwait Incident – Royal Institute of International Affairs , Documents , London , ١٩٦٢ , p. ٤٣ ; Robert , W. Macdonald , The League of Arab States , Princeton , ١٩٦٥ , pp. ٢٣٤-٢٣٧ .
(٨٢) محمود علي الداود ، الخليج العربي والعمل العربي المشترك ، ص١٣٣-١٣٤ .
(٨٣) مصطفى عبد القادر النجار وآخرون ، الحقيقة التاريخية لعراقية الكويت ، ص١١٦-١١٩ .
(٨٤) William Benton , The new Encyclopaed a Britannica , Vol. ١٠ , Publisher , p. ٥٤٧ .
(٨٥) محمود علي الداود ، الخليج العربي والعمل العربي المشترك ، ص١٣٣-١٣٤ .